آخر تحديث: أيلول/ سبتمبر 2020

الهدف ١٢: كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الغاية ١٢-٧: تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية

المؤشّر ١٢-٧-١: درجة تنفيذ سياسات الشراء العمومي المستدامة وخطط العمل

## المعلومات المؤسسية

**المنظمة الراعية:**

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

## المفاهيم والتعاريف

**التعريف:**

يسعى المؤشّر إلى تقييم درجة تنفيذ السياسات أو خطط العمل المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام باستخدام مؤشّر مركّب. وبهدف بناء هذا المؤشّر، تقوم البلدان بتقييم ذاتي للعناصر الرئيسة التالية:

- وجود فريق عمل مخصّص لدعم تنفيذ الشراء العمومي المستدام
- تدريب/ بناء قدرات العاملين في مجال الشراء العمومي من أجل تنفيذ الشراء العمومي المستدام
- تقديم الدعم العملي في سبيل تنفيذ الشراء العمومي المستدام
- وجود نظام مراقبة يرصد الشراء العمومي المستدام
- وجود معايير وأولويات متعلّقة بالشراء العمومي المستدام

غير أنّ هذه القائمة ليست كاملة، ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل حولها في المستند المرفق بعنوان "منهجية مؤشّر الشراء العمومي المستدام".

**الأساس المنطقي:**

تتمتع عملية الشراء العمومي بقوة شرائية هائلة، تمثل حوالى 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وما يصل إلى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان النامية. وقد تساهم الاستفادة من هذه القوة الشرائية عن طريق شراء سلع وخدمات أكثر استدامة في دفع الأسواق نحو تحقيق الاستدامة، والحد من الآثار السلبية التي تخلّفها المؤسسات، وكذلك إنتاج فوائد إيجابية تعود بالنفع على البيئة والمجتمع. ومن المسلّم به أنّ النهوض بممارسات الشراء العمومي المستدامة يشكّل عنصراً استراتيجياً رئيساً في الجهود العالمية التي تسعى إلى تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. فلطالما طالبت الجهات

المعنية في مجال الشراء العمومي المستدام بالحصول على معلومات موثوقة وحديثة حول الأنشطة ذات الصلة بالشراء العمومي المستدام والمؤسسات التي تشارك في هذه العملية.

تمت الموافقة على استخدام المؤشر ١٢-٧-١ من أهداف التنمية المستدامة لقياس درجة تنفيذ السياسات أو خطط العمل المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام. ولأنّ عدداً قليلاً جداً من البلدان قادر على قياس نسبة الشراء العمومي المستدام أو الأخضر لديه، تسعى المنهجية بدلاً من ذلك إلى تقييم الوسائل والجهود التي تكرّسها البلدان في سبيل تنفيذ السياسات أو البرامج الوطنية المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام، وذلك من خلال تطوير مؤشّر مركب لذلك. وبالتالي، تُسجَّل البلدان التي تتخطى عتبة معيّنة من المؤشّر على أنّها دول تطبّق الشراء العمومي المستدام.

**المفاهيم:**

*الشراء العمومي المستدام:* يُعرَّف الشراء العمومي المستدام على أنّه "العملية الشرائية التي تسمح للمؤسسات العامة باستيفاء حاجاتها من السلع والخدمات والأعمال والمرافق بطريقة تحقق قيمة موازية للإنفاق على أساس دورة حياتية كاملة عبر تحقيق الأرباح ليس للمؤسسة فحسب، بل للمجتمع والاقتصاد أيضًا، مع خفض الأضرار على البيئة إلى أبعد حدود ممكنة". (تعريف تم تحديثه من قبل اللجنة الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين للإطار العشري للبرامج المتعلّقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، برنامج الشراء العمومي المستدام).

*خطة عمل الشراء العمومي المستدام:* تتمثل خطة عمل الشراء العمومي المستدام بوثيقة سياسة توضح الأولويات والإجراءات التي تعتمدها السلطة العامة في سبيل تنفيذ الشراء العمومي المستدام.

في العادة/ ينبغي أن تتناول هذه الخطط الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي ينطوي عليها الشراء العمومي المستدام، وأن تأخذ في الاعتبار إمكانية الشراء العمومي المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي بعض الحالات، قد تركز خطة العمل في بعض البلدان على جانب واحد من الاستدامة، إما الجانب البيئي (مثل خطة عمل الشراء العمومي "الأخضر")، أو الجانب الاجتماعي (مثل مراعاة حقوق الإنسان، والتجارة العادلة، والتركيز على توظيف الأقليات، وما إلى ذلك)، أو الاقتصادي (مثل تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناقصات، والتركيز على توظيف الأقليات، وما إلى ذلك).

يمكن تعريف *أفضل قيمة موازية للإنفاق* على أنّها المزيج الأمثل الذي يجمع بين الجودة والتكلفة لمدى الحياة لتلبية متطلبات المستخدم النهائي.

تُستخدم *تكاليف دورة الحياة* لتقييم التكاليف التي قد لا تنعكس في السعر عند شراء منتج أو عمل أو خدمة ما، إنما قد يتكبدها المشتري خلال فترة حياته.

يسمح معيار *العرض الأفضل من الناحية الاقتصادية* للجهة المتعاقدة بالنظر في المعايير التي تعكس الجوانب النوعية والفنية والمستدامة التي ينطوي عليها تقديم العرض، إضافةً إلى السعر المفروض عند التوصل إلى قرارٍ بالتلزيم.

يمكن الاطلاع على مزيد من المراجع حول المفاهيم الواردة أعلاه وسياقها في المستند المرفق بعنوان "منهجية مؤشّر الشراء العمومي المستدام".

**التعليقات والقيود:**

لا يهدف المؤشّر إلى قياس نسبة الشراء العمومي المستدام فحسب، بل أيضًا إلى قياس الشراء العمومي الأخضر والشراء العمومي المسؤول اجتماعياً. يمكن التعامل مع هذه الأنواع من الشراء العمومي بطرق مختلفة جدًا بحسب البلد، فقد تبدو عنصراً من عناصر السياسات الشاملة، مثل استراتيجيات التنمية المستدامة، وخرائط طريق الاقتصاد الأخضر، وما إلى ذلك، كما يمكن التعامل معها مباشرةً من خلال اعتماد خطة عمل أو سياسة متعلّقة بالشراء العمومي المستدام، أو من خلال وسائل تنظيمية، مثل أحكام محدّدة في الإطار القانوني للشراء العمومي.

ترد في ما يلي المشاكل الرئيسة التي برزت خلال تطوير هذا المؤشّر:

- عدم توفر البيانات حول نسبة الشراء العمومي المستدام بسبب غياب اتفاق بشأن المنتجات الخضراء أو المستدامة وعدم تصنيف البيانات في كثير من الأحيان بحسب حجم المنتجات التي يتم شراؤها وقيمتها.

- الطبقات والمكونات المتعدّدة التي تنطوي عليها عملية الشراء العمومي: أي الحكومة المركزية، والمقاطعات في البلدان الفيدرالية، ومستوى البلديات، والمؤسسات العامة، والمستشفيات، وهيئات الدفاع، وما إلى ذلك. وفي معظم الأحيان، لا تُجمع البيانات حول الشراء العمومي من هذه القطاعات المختلفة.

- عدم متابعة العقود ما دون مستوى.

وبالتالي، وتماشياً مع ما ورد في قسم الأساس المنطقي، تَقرّر التركيز على المؤشّرات الفرعية للعملية التي تقيس الوسائل والجهود التي تكرّسها البلدان لتنفيذ خططها وسياساتها وبرامجها.

## المنهجية

**طريقة الاحتساب:**

المؤشّر المقترح لقياس تنفيذ الشراء العمومي المستدام للبلد الواحد:

- المؤشّر الفرعي الأول: مستوى الحكومة الفدرالية/ الوطنية.
- المؤشّر الفرعي الثاني: الحكومة دون الوطنية، أي على سبيل المثال الولاية الفيدرالية أو المقاطعة أو الإقليم أو مستوى المدينة، وما إلى ذلك.
- المؤشّر الفرعي الثالث: المستوى الوطني والمستوى دون الوطني المختار.

المؤشّر الفرعي الأول (المستوى الوطني): $S = A_1 \times \sum_{i=B}^{H} i_1 = A_1 \times \sum\{B_1 \cdots H_1\}$

المؤشّر الفرعي الثاني (المستوى دون الوطني): $S = p \times A_2 \times \sum_{i=B}^{H} i_2 = A_1 \times \sum\{B_2 \cdots H_2\}$

حيث تشكل p النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون ضمن الكيان (الكيانات) دون الوطني المستجيب.

المؤشّر الفرعي الثالث (معدّل المستويين الوطني ودون الوطني): المؤشّر الفرعي الأول + المؤشّر الفرعي الثاني

| الرمز: | المعلمات والمؤشرات الفرعية | التقييم |
|---|---|---|
| **p** | لا تُستخدم سوى في حالة المستوى دون الوطني (المؤشّر الفرعي الثاني والثالث)، وهي تشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون ضمن الكيانات المستجيبة على المستوى دون الوطني. | **0-100%** |
| **A** | يشير الرقم 0 إلى غياب سياسة معتمدة متعلّقة بالشراء العمومي المستدام، فيما يشير الرقم 1 إلى وجود خطة عمل و/ أو سياسة و/ أو متطلبات تنظيمية للشراء العمومي المستدام على المستوى الوطني أو المحلي أو كليهما. | **0 أو 1** |
| **B** | الإطار التنظيمي يساهم في تحقيق الشراء العمومي المستدام | **المؤشّر من 0 إلى 1** |
| **C** | عدد الموظفين المخصصين لدعم تنفيذ سياسة الشراء العمومي المستدام أو العاملين في مجال الشراء العمومي المستدام. | **المؤشّر من 0 إلى 1** |
| **D** | تدريب/ بناء قدرات العاملين في مجال الشراء العمومي على تنفيذ الشراء العمومي المستدام. | **المؤشّر من 0 إلى 1** |

| | | |
|---|---|---|
| **E** | الدعم العملي المقدم للعاملين في مجال الشراء العمومي في سبيل تنفيذ الشراء العمومي المستدام. | **المؤشّر من 0 إلى 1** |
| **F** | معايير الشراء/ المتطلبات المحدّدة الخاصة بالشراء العمومي المستدام. | **المؤشّر من 0 إلى 1** |
| **G** | وجود نظام مراقبة يرصد الشراء العمومي المستدام. | **المؤشّر من 0 إلى 1** |
| **H** | النسبة المئوية للشراء المستدام للمنتجات/ الخدمات ذات الأولوية. | **0-100%** |

حيث يشكّل S المؤشّر المركب الذي يمثل الشراء العمومي المستدام، والمقترح لقياس درجة تنفيذ الشراء العمومي المستدام في البلد الواحد. ويُحتسب المؤشّر S عن طريق سلسلة من المؤشرات الفرعية التي تُحدّد باستخدام رموز تتراوح بين الأحرف A وP.

P: المستوى (المستويات) الإداري المختار لاحتساب المؤشّر (راجع الخيار الأول أو الثاني أو الثالث المذكور أدناه).

A: وجود خطة عمل/ سياسة/ برنامج وطني و/ أو نظام يفرض تنفيذ الشراء العمومي المستدام.

B*: ممارسة الشراء العمومي المستدام وإطاره التنظيمي.

* لا تُجمع علامات الرمز B نظراً إلى أنّ جميع مستويات الشراء العمومي تخضع عادةً لنفس الأنظمة

C: عدد الموظفين المخصصين لدعم تنفيذ سياسة الشراء العمومي المستدام أو العاملين في مجال الشراء العمومي المستدام.

D: تدريب / بناء قدرات العاملين في مجال الشراء العمومي على الشراء العمومي المستدام.

E: الدعم العملي المقدم للعاملين في مجال الشراء العمومي في سبيل تنفيذ الشراء العمومي المستدام.

F: معايير الشراء/ المتطلبات المحدّدة الخاصة بالشراء العمومي المستدام.

G: وجود نظام مراقبة يرصد الشراء العمومي المستدام.

H: النسبة المئوية للشراء المستدام للمنتجات/ الخدمات ذات الأولوية.

اقتُرحت ثلاثة خيارات للتمييز بين المستويات الإدارية التي يمكن تنفيذ الشراء العمومي المستدام عبرها (مستوى الحكومة الفيدرالية/ الوطنية مقابل الحكومة الفرعية، أي على سبيل المثال الحكومة الإقليمية/ المحلية). وبالتالي، تُطبّق الخيارات المختارة على عملية الحساب الكاملة والمؤشّرات الفرعية.

يمكن الاطلاع على الحسابات الكاملة والشرح المقدم حول المؤشّر في المستند المرفق بعنوان "منهجية مؤشّر الشراء العمومي المستدام".

**التفصيل:**

المستوى الإداري للشراء العمومي: وطني أو إقليمي أو محلي.

بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب البلدان في الإبلاغ عن فئات مؤشّر الشراء العمومي المستدام الفرعية الموضحة في المنهجية.

**معالجة القيم الناقصة:**

لن تُحتسب القيم الناقصة.

**المجاميع الإقليمية:**

تُجمع البيانات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. للاطلاع على طرق التجميع، يرجى زيارة الرابط التالي:

http://uneplive.unep.org/media/docs/graphs/aggregation_methods.pdf.

**مصادر التباين:**

لا ينطبق

## مصادر البيانات

**الوصف:**

تُرسل مسوح إلى نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالشراء العمومي المستدام.

**جمع البيانات:**

ينبغي جمع كل المكونات الفردية للمؤشّر من المصدر نفسه، أي من نقاط الاتصال المسؤولة عن تنفيذ سياسات الشراء العمومي المستدام، وذلك كل عامين بدءاً من العام 2020.

يجب على البلدان أن تقدم أدلة حول معظم المؤشّرات الفرعية (مثل وثيقة سياسية، ومبادئ توجيهية للشراء تشمل معايير الاستدامة، وقوانين تمكينية، ودورات تدريبية، وعقود خضراء، وما إلى ذلك).

آخر تحديث: أيلول/ سبتمبر 2020

## توافر البيانات

**الوصف:**

تتوفر البيانات حول جميع الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات وخطط عمل متعلّقة بالشراء العمومي المستدام، على النحو المحدد في المؤشّر.

**التسلسل الزمني :**

تُعد تقارير حول هذا المؤشّر كل سنتين.

## الجدول الزمني

**جمع البيانات:**

من المتوقّع أن تجري أول عملية لجمع للبيانات في أوائل العام 2020 وذلك حول السياسات وخطط العمل المتعلّقة بالشراء العمومي المستدام لعام 2019.

**إصدار البيانات:**

الدورة الأولى لإعداد التقارير: 2020

## الجهات المزوّدة للبيانات

جهات الاتصال الحكومية المعنية بالشراء العمومي المستدام

## الجهات المجمعة للبيانات

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

## المراجع

**منهجية مؤشر الشراء العمومي المستدام**

EU publications *Buying Social – A guide to taking account of social considerations in public procurement,* accessible at https://publications.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/cb70c481-0e29-4040-9be2-c408cddf081f/language-en

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:
http://register.consilium.europa.eu/pdf/en/09/st15/st15540.en09.pdf

European Commission Life-Cycle costing
https://ec.europa.eu/environment/gpp/lcc.htm

Multistakeholder Advisory Committee of the 10YFP SPP Programme from: Procuring the Future – the report of the UK Sustainable Procurement Task Force, June 2006

EU Public Procurement Registration - Most economically advantageous tender (MEAT)
https://www.felp.ac.uk/content/most-economically-advantageous-tender-meat

UNEP Global review of sustainable public procurement 2017
https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/20919/GlobalReview_Sust_Procurement.pdf?sequence=1&isAllowed=y

## مؤشرات ذات صلة

المؤشّر ١٢-١-١